انعكاس ضعف الشرعية على عملية بناء النظام السياسي في ليبيا بعد 2011

أ.فاطمة مصطفي أبوزوية*
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان ، جامعة صبراتة ، ليبيا
الإيميل:azahramo04@gmail.com
أ. أماني عبدالرزاق محمد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان ، جامعة صبراتة ، ليبيا
الإيميل:amanikhalat99@gamil.com

The impact of weak legitimacy on the process of building the political system in Libya after 2011

Faculty of Economics and Political *Fatima Mustafa Bouzouya – Science, Surman – Department of Political Science – Sabratha University
Amani Abdulrazzaq Mohammed – Faculty of Economics and Political Science, Surman – Department of Political Science – Sabratha University

Abstract:

This study examines the impact of weak legitimacy on the reconstruction of the political system in Libya after 2011. It analyzes the political, constitutional, and institutional dimensions of the Libyan crisis. The findings reveal that the weakness of legitimacy resulted not only from political division but also from the accumulation of several factors, including the absence of national consensus, institutional fragmentation, and conflicting international interventions. The study concludes that the erosion of legitimacy has hindered the process of state-building by undermining public trust, delaying constitutional adoption, and deepening regional polarization. Restoring legitimacy, therefore, requires a comprehensive national reconciliation and a restructured political system founded on institutional legitimacy, inclusiveness, and democratic governance.

Keywords: legitimacy, political system, transitional phase, weak institutions, Libya

الملخـــــــــص:

تتناول هذه الدراسة انعكاس ضعف الشرعية على عملية إعادة بناء النظام السياسي في ليبيا بعد 2011، من خلال تحليل الأبعاد السياسية والدستورية والمؤسسية للأزمة الليبية. وقد أظهرت النتائج أن ضعف الشرعية لم يكن نتيجة الانقسام السياسي فحسب، بل هو نتاج تراكم عوامل متعددة، من أبرزها غياب التوافق الوطني، وازدواجية المؤسسات، وتضارب المبادرات الدولية. كما بيّنت الدراسة أن غياب الشرعية انعكس

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

على مسار بناء الدولة، فأدى إلى إضعاف الثقة في المؤسسات الانتقالية، وتأجيل إقرار الدستور، وتكريس الانقسام بين شرق البلاد وغربها. وخلصت الدراسة إلى أن استعادة الشرعية في ليبيا تتطلب توافقًا وطنيًا شاملاً، وإعادة هيكلة النظام السياسي على أسس مؤسسية وديمقراطية تضمن المشاركة والمساءلة.

الكلمات المفتاحية: الشرعية ,النظام السياسي , المرحلة الانتقالية, ضعف المؤسسات , ليبيا.

المقدمة:

شهدت ليبيا منذ عام 2011 تحولات سياسية عميقة أعقبت انهيار نظام السابق، غير أن مرحلة ما بعد الثورة اتسمت باضطراب الشرعية السياسية والدستورية نتيجة تعدد مراكز السلطة، وغياب المؤسسات الموحدة القادرة على إدارة المرحلة الانتقالية. وقد انعكس ضعف الشرعية على مختلف جوانب العملية السياسية، لا سيما في ما يتعلق بإعادة بناء النظام السياسي وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة. فبدل أن تكون المرحلة التأسيسية مدخلاً لبناء دولة ديمقراطية حديثة، أضحت ساحة لصراعات مؤسسية ومنافسات إقليمية أضعفت قدرة الدولة على الاستقرار. حيث برزت مسألة الشرعية السياسية كعنصر محوري في نجاح أو فشل عملية إعادة بناء النظام السياسي. إذ يشير ضعف الشرعية إلى محدودية القبول الداخلي والخارجي للسلطة، وضعف قدرة الدولة على فرض سيطرتها، وضمان الالتزام بالقوانين والمؤسسات، فضلاً عن تأثيره على الثقة بين المواطنين والسلطة، وعلى مستوى التنسيق مع الفاعلين الدوليين والإقليميين.

من هذا المنطلق، تحاول هذه الدراسة تحليل انعكاسات ضعف الشرعية على عملية بناء النظام السياسي في ليبيا، من خلال دراسة الأسباب التي أسهمت في إضعاف الشرعية، وتقييم آثارها على المسار الدستوري، والمؤسساتي، والسياسي.

إشكالية الدراسة:

على الرغم من مرور أكثر من عقد على سقوط نظام السابق في ليبيا، لا تزال عملية بناء نظام سياسي مستقر وفعّال تواجه تحديات كبيرة، تتجاوز الصراعات المسلحة والانقسامات الإقليمية لتصل إلى جوهر الشرعية السياسية نفسها ,فقد أدى ضعف الشرعية إلى تراجع قدرة الدولة على فرض سيطرتها.

ومن هنا يطرح السؤال المركزي لهذه الدراسة:

كيف أثّر ضعف الشرعية السياسية على مسار إعادة بناء النظام السياسي في ليبيا؟

فرضية الدراسة:

إن ضعف الشرعية السياسية بعد 2011 أدى إلى إبطاء عملية إعادة بناء النظام السياسي في ليبيا، نتيجة غياب التوافق الوطني وتعدد مصادر السلطة وتدخل الفاعلين الخارجيين. حيث أن ضعف الشرعية الانتقالية زاد من الانقسامات السياسية والمؤسسية, بإضافة إلى تراجع الثقة الشعبية في النخب الحاكمة أعاق بناء مؤسسات شرعية جديدة ووفرت بيئة خصبة للتدخلات الخارجية التي زادت من هشاشة النظام السياسي.

أهداف الدراسة:

1. تحليل مفهوم الشرعية والنظام السياسي في الفكر السياسي.
2. كشف تأثير ضعف الشرعية على مسار بناء النظام السياسي .
3. دراسة دور التدخلات الإقليمية والدولية في تعميق أزمة الشرعية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على أحد أهم التحديات البنيوية التي تواجه ليبيا منذ عام 2011، والمتمثل في أزمة الشرعية التي عطلت مسار الانتقال الديمقراطي، وأضعفت مؤسسات الدولة. كما تبرز أهميتها في تقديم تحليل متكامل للعلاقة بين ضعف الشرعية وإعادة بناء النظام السياسي، بما يمكّن صناع القرار والباحثين من فهم ديناميات الأزمة، وتوجيه الجهود نحو تأسيس نظام سياسي أكثر استقرارًا واستدامة، يستند إلى شرعية توافقية وطنية حقيقية.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي – التحليلي باعتباره الأنسب لدراسة الظواهر السياسية المركّبة مثل أزمة الشرعية في ليبيا، لما يتيحه من وصف دقيق للواقع وتحليل للعلاقات السببية بين ضعف الشرعية وإعادة بناء النظام السياسي.وقد تم توظيف مجموعة من المناهج الفرعية المساندة، ومنها المنهج المؤسسي لتحليل طبيعة المؤسسات السياسية الليبية بعد 2011، وتحديد أوجه القصور في بنيتها ووظائفها التي أسهمت في إضعاف الشرعية, بإضافة إلى المنهج التاريخي بهدف تتبّع تطور أزمة الشرعية منذ سقوط النظام السابق حتى المراحل اللاحقة، وربط الأحداث السياسية بالتغيرات المؤسسية.

حدود الدراسة:

1. الحدود الزمانية: تركز هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 2011 إلى 2024.
2. الحدود المكانية : تقتصر هذه الدراسة على الحالة الليبية.

المبحث الأول ـ الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

المطلب الأول ـ الشرعية (المفهوم – الأنماط ـ المصادر)

عند تفسير مفهوم الشرعية تفسيرًا وصفيًا، فإنها تُشير إلى معتقدات الأفراد تجاه السلطة السياسية وما يرتبط بها من التزامات سياسية. وقد قدّم عالم الاجتماع ماكس ويبر تصورًا مؤثرًا للغاية للشرعية، يقوم على مقاربة وصفية تستبعد الاحتكام إلى المقاييس المعيارية. فبحسب ويبر، يُعد النظام السياسي شرعيًا حينما يؤمن المشاركون فيه بقدر من المعتقدات التي تمنح من يمارسون السلطة نوعًا من الهيبة والاحترام، إذ يرى أن "أساس كل نظام من نظم السلطة، ومصدر كل طاعة لها، هو اعتقاد يمنح أصحاب السلطة شرعية وهيبة."

ويُميّز ويبر بين ثلاثة أنماط رئيسة للشرعية تُفهم بوصفها أشكالًا من قبول السلطة والامتثال لأوامرها:

ـ الشرعية التقليدية، حين يؤمن الأفراد بالنظام القائم لأنه امتداد لتقاليد راسخة منذ زمن طويل.

ـ الشرعية الكاريزمية، القائمة على الثقة بشخصية القائد وصفاته الاستثنائية.

ـ الشرعية القانونية – العقلانية، التي تستمد مشروعيتها من الإيمان بعقلانية القوانين والمؤسسات القائمة.

ويرى ويبر أن الشرعية تُعد فئة تفسيرية مركزية في علم الاجتماع، إذ إن الإيمان بالنظام الاجتماعي والسياسي يؤدي إلى بناء نظم أكثر استقرارًا من تلك التي تنشأ فقط عن المصلحة الذاتية أو عن الالتزام بالعادات دون اقتناع (1).

أولا ـ مفهوم الشرعية في الفكر السياســـــي :

يُعد مبدأ الشرعية عنصرًا جوهريًا في تحديد ماهية النظام السياسي، إذ ينظر إليه بعض الباحثين بوصفه نتاجًا لتفاعل مجموعة من المؤسسات والعناصر الأيديولوجية والاجتماعية التي تشكّل أساس قيام الحكومة في مرحلة تاريخية معينة. ويقوم هذا المفهوم، وفقًا لعدد من الدارسين، على أربعة مكونات أساسية هي :طبيعة السلطة

ووظيفتها، وبنية المؤسسات، ونظام الأحزاب السياسية، وأخيرًا مبدأ الشرعية الذي يمنح النظام السياسي طابعه القانوني والمؤسسي.

غير أن مشروعية النظام السياسي أو الحاكم لا تستند بالضرورة إلى الشرعية وحدها، فقد تُستمد من مصادر أخرى مثل العوامل النفسية أو الأمنية أو الأخلاقية أو الاقتصادية أو الثقافية .فالناس قد يمنحون ولاءهم لشخصية كاريزمية تتمتع بجاذبية خاصة، أو لحاكم يعدهم بالأمن والاستقرار في ظل الأزمات، أو لمن يرونه القادر على قيادتهم إلى بر الأمان خلال الفترات المضطربة.

ويعود الأصل في مفهوم الشرعية إلى مؤسسات الحكم ذاتها، على اختلاف تسمياتها، سواء أكانت "حاكمًا" أو "حكومةً" أو أي شكل آخر من أشكال النظام السياسي. وتشمل هذه المؤسسات كافة الأجهزة والهياكل الإدارية التي تُعنى بتقديم الخدمات العامة للمواطنين، والسهر على مصالح الدولة، بما في ذلك مؤسسات الإدارة العامة وهيئاتها المتخصصة. ومن هذا المنطلق، فإن الشرعية تتعلق بممارسة الإدارة وأسلوب الحكم أكثر مما تتعلق بالقانون نفسه، لأن عناصرها تنبثق من قواعد وتجارب مستمدة من الإرث الثقافي والحضاري الإنساني، دون استبعاد للمرجعيات الدينية أو المبادئ الأخلاقية والإنسانية العليا التي تتقاطع مع قيم العدالة وتنظيم الشأن السياسي.

وتُترجم الشرعية السياسية في الأنظمة الحديثة من خلال آليات واضحة لتنظيم العمل السياسي، من أبرزها الانتخابات الحرة التي تتيح للمواطنين اختيار حكامهم – سواء رؤساء أو ملوكًا أو حكومات – لفترات زمنية محددة ومعروفة مسبقًا، تنتهي بإجراء اقتراع جديد يُجدّد من خلاله التفويض الشعبي وتُمارس فيه عملية تداول السلطة السلمي .وبذلك، يصبح المجال مفتوحًا أمام جميع القوى السياسية والاجتماعية – من مؤسسات وأحزاب وهيئات وأفراد – للمنافسة على الحكم وفق قواعد محددة. ومن هنا يتصل مفهوم الشرعية بالأداء والأسلوب الذي تنتهجه تلك القوى في الوصول إلى السلطة وممارستها، بما يعكس رضا المواطنين وقبولهم للنظام السياسي القائم(2).

فالشرعية الحقيقية لا تُستمد من رضا الشعب فقط، بل من مدى التزام السلطة الحاكمة بأحكام الدستور والقانون، إذ إنّ الرضا الشعبي لا يمكن أن يُضفي المشروعية على تصرفات أو قرارات تخالف النصوص الدستورية. ومن ثمّ، فإنّ شرعية السلطة لا تُقاس بقبول الجماهير، وإنما بمدى قانونية أفعالها واتساقها مع المبادئ الدستورية التي تنظّم ممارسة الحكم(3).

وهذا ويُعرّف **لوسيان باي حيث** أزمة الشرعية بأنها" :انهيار في البنية التأسيسية وفي أداء حكومة معينة، ينجم عن خلافات حول الكيفية المثلى لطبيعة السلطة داخل النظام السياسي ."ووفقًا لهذا التصور، فإن أزمة الشرعية تمثل حالة من الانهيار والاضطراب في البنى السلطوية للنظام السياسي، بما يؤدي إلى تدهور الأداء الحكومي وفقدان التماسك المؤسسي.

وتُعد أزمة الشرعية، في هذا الإطار، من أخطر الأزمات التي قد تواجه النظام السياسي، لأنها تمس جوهر العلاقة بين السلطة والمجتمع، وتكشف عن ضعف الأساس الذي يُبرر استمرار الحكم أو قبول المواطنين له، وهو ما ينعكس مباشرة على استقرار النظام وقدرته على البقاء(4).

معيار التمييز بين الشرعية و المشروعية:

يمثل مبدأ المشروعية اليوم العمود الفقري للنظام القانوني والعصب الحيوي للحياة القانونية، إذ يعد المعيار الأساسي الذي يمكن الاعتماد عليه للتمييز بين الدولة القانونية والدولة البوليسية. فالمشروعية ليست مجرد احترام للقواعد القانونية الوضعية فحسب، بل هي فكرة مثالية تتضمن في طياتها معنى العدالة وما ينبغي أن يكون عليه القانون. فهي المثل الأعلى الذي يسعى المشرع لتحقيقه عند إصدار التشريعات، وتعرف المشروعية بأنها سيادة حكم القانون، حيث يشير هذا التعريف إلى أن جوهرها الأساسي يكمن في خضوع كل من الأفراد والدولة لأحكام القانون. كما أن العلاقة بين سيادة القانون والمشروعية علاقة تبادلية؛ فلا يمكن أن توجد سيادة للقانون دون مشروعية، ولا مشروعية دون سيادة القانون .وتعرف أيضاً بأنها ترتبط بضرورة احترام القواعد القانونية القائمة، بحيث تتوافق جميع تصرفات السلطة العامة في الدولة مع أحكام القانون .

أما الشرعية والمشروعية فكل منهما يكمل الآخر، إلا أن هناك بعض الفروقات بينهما. فالشرعية مفهوم سياسي، يشير إلى وجود سلطة تحظى برضا الشعب وسلطة أخرى لا تنال هذا الرضا، بينما المشروعية مفهوم قانوني يتعلق بمدى مطابقة تصرفات السلطة الحاكمة مع القواعد القانونية . فالشرعية تعني رضا وقبول أغلبية المحكومين بالسلطة الحاكمة، إذ يكون الشعب هو صاحب السيادة في اختيار من ينوب عنه في ممارسة السلطة، وتعتبر السلطة شرعية إذا كان من يمارسها وطريقة ممارسته يتفق مع الرأي السائد في المجتمع حول هذه الأمور. أما المشروعية فهي

خضوع نشاط السلطات في الدولة للقانون الوضعي، بما يضمن توافق جميع تصرفاتها مع الأطر القانونية (5).

ثانيا ــ أنماط و مصادر الشـــرعية :

أنمـاط الشـــــرعية : استنادًا إلـى تصـنيف عـالم الاجتمـاع الألمـاني مـاكس فيبـر لمصادر الشرعية السياسية، يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط رئيسة من الشرعية، تمثل الأسس التي تستند إليها النظم السياسية في تبرير سلطتها واكتساب طاعتها، وذلك على النحو الآتي:

1- الشـــرعية التقليدية: يقوم هذا النمط من الشرعية على التقاليد والعادات الراسخة والمعتقدات الدينية ومبدأ الوراثة، حيث تُقبل السلطة استنادًا إلى استمرارية النظام الاجتماعي والسياسي الموروث عبر الأجيال. ويُنظر إلى الحاكم في هذا السياق بوصفه امتدادًا للشرعية التاريخية والدينية التي تُكسبه حق الحكم والقيادة دون الحاجة إلى تجديد مستمر للتفويض الشعبي.

وتُعد هذه الصورة من الشرعية الأساس في النظم الأوتوقراطية والملكية التقليدية، كما هو الحال في بعض الدول العربية مثل المغرب والسعودية والأردن وعدد من بلدان الخليج، حيث يُستمد القبول الشعبي من احترام الأعراف الدينية والقبلية وشرعية السلالة الحاكمة.

2- الشرعية الكاريزمية : تُستمد هذه الشرعية من جاذبية القائد وشخصيته الكاريزمية، إذ يُنظر إليه باعتباره رمزًا استثنائيًا يمتلك صفات فريدة تؤهله لقيادة الأمة وتحقيق تطلعاتها. فالشخصية الكاريزمية، في تصور فيبر، هي قوة ثورية مجددة تُعبّر بعمق عن آمال الجماعة وآلامها، وتطرح قيماً جديدة غير تقليدية، فتدفع الجماهير إلى الإيمان بقدرتها على تجاوز الأزمات وتحقيق النهضة.

ويترتب على ذلك أن الولاء في هذا النمط من الشرعية يكون لشخص القائد ذاته وليس للمؤسسات أو القوانين، حيث يُنظر إليه باعتباره المنقذ الوحيد القادر على تحقيق أهداف الأمة والتصدي للتحديات التي تواجهها.

3- الشرعية القانونية – الدستورية : يستند هذا الشكل من الشرعية إلى الأسس الدستورية والقانونية التي تنظّم ممارسة السلطة، ويُطلق على السلطة التي تستمد شرعيتها من الدستور اسم السلطة المنظمة .في هذا الإطار، تنفصل السلطة عن شخص الحاكم لتُصبح ملكًا للدولة باعتبارها الكيان الأصيل الذي يملك السيادة. أما

الحاكم، فيُعد مجرد ممثل أو وكيل عن الدولة يمارس سلطته وفقًا لأحكام الدستور والقانون.

وتُعد هذه الصورة الركيزة الأساسية للنظم الديمقراطية الحديثة، حيث تُكتسب الشرعية من الانتخابات، والتفويض الشعبي، واحترام سيادة القانون، والخضوع للمساءلة . فالحاكم يتمتع بشرعية دستورية محدودة بحدود القانون، ولا يُمكنه تجاوزها دون أن يفقد الأساس الذي يمنحه مشروعية الحكم(6).

مصادر الشـــــــرعية

لا شك أن قيام مجتمع منظم يستلزم وجود سلطة قائمة تنظم شؤون الأفراد وتحافظ على أمن المجتمع واستقراره واستمراريته. ويجب أن تكون هذه السلطة شرعية، أي قائمة على رضا المحكومين وقبولهم لها. ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة مصادر شرعية السلطة، حيث برزت نظريتان رئيسيتان لتبرير أصل السلطة:

1- النظريات الثيوقراطية : تُرجع هذه النظريات السلطة السياسية ومصدر شرعيتها إلى قوة أعلى من البشر، أي إلى الله، بحيث يجب على الأفراد طاعته. ومن أبرز المذاهب التي ترى الدولة نظامًا إلهيًا، وتفسر السلطة السياسية على أساس تدخل سلطة سماوية:

ـ نظرية تأليه الحكام :ترى أن الحاكم هو بمثابة إله على الأرض، ويجب على الأفراد تقديسه دون اعتراض. وتعد هذه النظرية من أقدم وأكثر النظريات تطرفًا، إذ تجعل سلطة الحاكم مطلقة ولا يجوز مساءلته عن أي فعل صادر عنه. وقد كان هذا المفهوم سائداً في مصر والهند والصين والمدن اليونانية والرومانية القديمة.

ـ نظرية الحق الإلهي المباشر :وفق هذه النظرية، يستمد الحاكم سلطته مباشرة من الله دون تدخل إرادة الأفراد، بحيث تكون السلطة التي يمارسها شرعية لأن الله هو الذي اختاره لممارسة الحكم.

ـ نظرية الحق الإلهي غير المباشر :تقوم على أن الله لا يتدخل مباشرة في اختيار الحاكم، بل توجه إرادته الجماعية بحيث تسند السلطة إلى أشخاص معينين. وقد انتشرت هذه الفكرة في أوروبا كنتيجة لتطوير فكرة الفصل بين الكنيسة والدولة، إذ تظل السلطة من الله، لكن اختيار الحاكم يتم عبر الجماعة في ظل ظروف مناسبة، مما يمنح السلطة شرعيتها.

2- النظريات الديمقراطية : تركز هذه النظريات على أن السيادة في الدولة تكون للشعب أو الأمة، وأن السلطة لا تكون شرعية إلا إذا استمدت من الإرادة الحرة للجماعة. ومن هنا، فإن سلطة الحكام لا تكون شرعية إلا إذا كانت مستمدة من الشعب. وقد تنوعت مفاهيم الشرعية الديمقراطية وفقاً لمواقف مختلف المفكرين:

ـ التيار الأول: مذهب روسو وتلاميذه، الذي يرى في السيادة الشعبية مصدرًا للسلطة.

ـ التيار الثاني: الاعتراف بالأمة كصاحبة السلطة التي تمارسها عبر ممثليها المعينين.

ـ التيار الثالث: المنظور الماركسي الذي يربط الشرعية الديمقراطية بالبروليتاريا، أي الطبقة العاملة التي تختار من ينوب عنها في ممارسة السلطة.

حيث يظهر من تحليل النظريات المختلفة لأصل السلطة، وفقًا لما ذكره خميس وحزام، أن الفكر السياسي والممارسة السياسية عرف أكثر من مصدر للشرعية. ويشير هذا التنوع والاختلاف في المصادر إلى إمكانية انتقال السلطة وتحولها وفقًا لتغير مصادر شرعيتها(7).

المطلب الثاني: النظام السياسي(المفهوم – العناصر – الشروط)

تُعد كلمة النظام من الكلمات ذات الدلالات المتعددة، فهي تشير إلى الترتيب والتنظيم .من الناحية اللغوية، يُقصد بالنظام ترتيب الأشياء وجمع شتاتها في وحدة متكاملة، كما يُقال: "نظَّم اللؤلؤ" أي جمعه ورتبه في خيط واحد. وهذا المعنى اللغوي يعبّر عن الفكرة الأساسية للنظام السياسي، إذ يشير إلى تنظيم العلاقات والسلطات داخل المجتمع بطريقة تضمن استقرار الدولة واستمرار عمل مؤسساتها بفعالية.

وبناءً على ذلك، يمكن النظر إلى النظام السياسي على أنه الإطار الذي يحدد كيفية توزيع السلطة وممارسة الحكم وتنظيم العلاقات بين مختلف عناصر الدولة والمجتمع، بما يحقق الأمن والاستقرار ويضمن انتظام حياة المواطنين.

أولا ـ مفهوم النظام السياسي:

المعنى اللغوي : رجع الجذر اللغوي لكلمة "نظام" إلى الفعل نَظَمَ، بمعنى ترتيب الأشياء وجمع شتاتها. فقد قيل: "نَظَمَ اللؤلؤ" إذا ألفه وجمعه في خيط واحد، كما يُطلق لفظ النظام على الخيط الذي تُنظَّم به حبات اللؤلؤ. وكذلك يُستخدم مصطلح "النظام" للإشارة إلى الأحكام التي تنتظم في موضوع واحد، كحبات لؤلؤ مُرتبة في خيط واحد، مما يعطي صورة عن التنظيم والترتيب الدقيق للأجزاء ضمن كل متكامل.

المعنى السياســـــي : أما من الناحية السياسية، فمصطلح "السياسة" مشتق من الجذر ساس، الذي يعني التدبير والأمر والنهي. ويقال: "سيَسَت الرعية" أي أمرتها ونهتها،

و"ساس الدابة" أي قام عليها وراضها، وكذلك "فلان ساس وسُيس عليه" بمعنى أدبه وأشرف على شؤونه. ويقال أيضًا: "ساس الملك" إذا دبر شؤونه و"ساس الرعية" إذا استعملها، بما يعكس العلاقة بين السلطة ومسؤوليتها في إدارة شؤون المجتمع وتنظيمها(8).

معنى النظام السياسي : يُقصد بالنظام السياسي إما كل ما يتعلق بسياسة الدولة ونظام الحكم فيها، أو أن يُقتصر على جانب الحكم نفسه. ويشمل نظام الحكم بدوره النظام السياسي إلى جانب النظام الإداري، والنظام المالي، والنظام القضائي، إضافة إلى النظم والقوانين الأخرى التي لا يمكن تصور نظام الحكم دونها. بمعنى آخر، يشكل النظام السياسي الإطار الأساسي الذي تنبني عليه باقي المؤسسات والأنظمة في الدولة لضمان تنظيم السلطة وتحقيق استقرار الدولة واستمرار عمل مؤسساتها بفاعلية(9).

هذا وقد عرف دافيد استون النظام السياسي بأنه مجموعة الظواهر التي تشكل نظامًا فرعيًا ضمن النظام الاجتماعي الأكبر، لكنها ترتبط بالنشاط السياسي داخل الجماعة.

وقد تطور مفهوم النظام السياسي عبر مرحلتين رئيسيتين:

ـ **المرحلة التقليدية :**ساد في هذه المرحلة مفهوم النظام السياسي مع هيمنة المدرسة الدستورية، حيث عرفه جورج بوردو بأنه كيفية ممارسة السلطة في الدولة، ويعبر عن المؤسسات السياسية في الدولة المترابطة والمتنافسة، والتي تتوزع بينها آليات اتخاذ القرار السياسي وصلاحيات كل مؤسسة. وطبيعة العلاقات القائمة بينها هي التي تحدد طبيعة النظام السياسي.

ـ **المرحلة الحديثـــــة** :تم الانتقال فيها من مفهوم النظام السياسي إلى مفهوم النسق السياسي أو المنتظم السياسي بعد تحول علم السياسة من دراسة الدولة إلى دراسة السلطة والقوة. وبناءً على ذلك، أصبح النسق السياسي إطارًا تحليليًا يتجاوز النظام الرسمي ليضم الأبنية غير الرسمية والبيئة المحيطة بالنظام داخليًا وخارجيًا.

وعلى هذا الأساس، عرف دافيد استون النظام السياسي بأنه النظام الفرعي من النظام الاجتماعي الذي يختص بتوزيع القيم داخل المجتمع أو يمارس وظيفة السلطة والإكراه على باقي الأنساق (10).

في حين عرف **جابرييل الموند** النظام السياسي بأنه نظام للتفاعل في جميع المجتمعات المستقلة، يقوم بوظائف التوحيد والتكيف داخليًا، ويمارس هذه الوظائف باستخدام القوة المادية أو بالتهديد باستخدامها، سواء كانت شرعية بالكامل أو جزئيًا. وبذلك، يمثل

النظام السياسي الضامن للقيم الشرعية داخل المجتمع، ويعد الفاعل الشرعي للتغيرات التي تحدث فيه(11).

ثانيا ـ خصائص النظام السياسي :

يتكون النظام السياسي من ثلاث مؤسسات أساسية :الدولة، وحكم القانون، والحكومة الخاضعة للمحاسبة أو المساءلة .ويستعير فوكوياما مفهوم المؤسسة من كتاب هنتنغتون النظام السياسي والمجتمعات المتغيرة، حيث عرفها بأنها "أنماط مستقرة وقيمة ومتكررة من السلوك"

فهم أصول هذه المؤسسات والظروف التي تطورت فيها وحيثيات نشأتها يساعد على إدراك الفجوات الكبيرة بين الدول. فوجود جميع هذه المؤسسات، أو بعضها مع غياب البعض الآخر، هو ما يميز الدول عن بعضها. أما وجودها جميعًا مع توازنها الصحيح، فهو ما يشكل الدولة الديمقراطية الليبرالية.

ويعتبر هذا الشكل من النظام السياسي آخر ما أنتجه التطور السياسي عبر التاريخ، وقد وصلته بعض الدول باتباع مسارات مختلفة. وتمثل الدنمارك اليوم نموذج الدولة الليبرالية الديمقراطية(12).

حيث يمتاز النظام السياسي بعدة خصائص أساسية، من أبرزها:

1ـ امتلاك السلطة العليا :يتمتع النظام السياسي بسلطة عليا في المجتمع، مما يجعل قوانينه وأنظمته وقراراته ملزمة وواقعية لجميع الأفراد.

2ـ حكم علاقات عناصر النظام بالقواعد :تخضع علاقات عناصر النظام السياسي لمجموعة من القواعد القانونية والسياسية والاجتماعية، مما يمنحه استقلالًا ذاتيًا نسبيًا أعلى مقارنة بأي نظام فرعي آخر في المجتمع.

3ـ تأثير واسع في المجتمع :يكون تأثير النظام السياسي في المجتمع أكبر من أي نظام فرعي آخر، نظرًا لدوره المركزي في تنظيم حياة الأفراد والمؤسسات

4ـ التفاعل مع النظم الفرعية :يتفاعل النظام السياسي مع النظم الفرعية الأخرى، مثل النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ تعتبر هذه النظم البيئة التي يتحرك فيها النظام السياسي ويحدد على أساسها سياساته وقراراته(13).

المبحث الثانـــــي ـ تأثير أزمة الشرعية على عملية إعادة البناء النظام السياسي الليبي بعد 2011:

المطلب الأول ـ مظاهر ضعف الشرعية في النظام السياسي الليبي:

كم ليبيا لمدة أربعين عامًا نظام استبدادي لم يكن فيه دستور حقيقي ينظم الحياة السياسية، كما لم توجد أحزاب سياسية تُعتبر قنوات للمشاركة الشعبية. فقد ارتكز النظام السياسي في عهد القذافي على الشرعية الثورية والتحالفات القبلية، على حساب وجود مؤسسات دولة حقيقية .

وفقًا للقانون رقم 71 لعام 1972 والمادة 206 من قانون العقوبات، كان يمكن إصدار حكم الإعدام بحق أي جهة أو مجموعة أو منظمة على أسس أيديولوجية سياسية تخالف مبادئ ثورة 1969، أو تدعو لتكوين مثل هذه المجموعات. وقد منع هذا القانون تكوين قوى سياسية قادرة على تمثيل مطالب المجتمع أو التعبير عن مدى رضاه عن النظام.

كما منح مرسوم الشرعية الثورية الصادر بتاريخ 9 مارس 1990 تعليمات القذافي قوة القانون، وجعلها ملزمة لكافة المؤسسات، بما فيها المؤتمر الشعبي العام والمؤتمر الشعبي الأساسي، ما أدى إلى جعل سلطات القذافي مطلقة على الشعب الليبي.

وكان نتاج هذا الحكم دولة استبدادية مفروضة بالقوة، مع تفويض صلاحيات أحيانًا إلى كيانات مستقلة متداخلة يقودها أفراد من الدائرة الداخلية، مما ألغى الخصائص الرسمية للتسلسل الهرمي الحكومي التقليدي. وبذلك، كان النظام السياسي في عهد القذافي يفتقر إلى أي شرعية دستورية، إذ كان قائمًا على حكم الفرد والعائلة المطلق.

برزت أزمة الشرعية بشكل واضح خلال المرحلة الانتقالية بعد عام 2011، نتيجة الانقسام السياسي وغياب التوافق بين الأطراف المؤثرة، ووجود سلطتين انتقاليتين متنازعتين على الشرعية الداخلية والدولية، هما المؤتمر الوطني العام والبرلمان. كما أدى الانقسام داخل البرلمان نفسه إلى عقد جزء من أعضائه جلساته في طبرق، فيما عقد الجزء الآخر جلساته في طرابلس.

ولقد أسهم استمرار الفساد المالي والإداري والسياسي، واستفادة النخب الحاكمة من مزايا المنصب دون مراعاة الظروف الاقتصادية الصعبة، في ارتفاع مستويات السخط الشعبي والشعور بعدم شرعية السلطات الانتقالية وانعدام الثقة فيها. وعليه، يفتقد الواقع السياسي الراهن في ليبيا إلى جهة تتمتع بالشرعية على مستوى الدولة،

كما يوضح الصراع السياسي والعسكري المستمر بين الأطراف المختلفة غياب أسس شرعية حقيقية سواء من الناحية الدستورية أو من ناحية الكفاءة والإنجاز(14).

أولا ـ هشاشة المؤسسات في ظل تحديات بنائها في ليبيا:

بعد عام 2011، مثلت ليبيا نموذجًا بارزًا للتغيرات السياسية غير المستقرة، إذ انتقلت من نظام استبدادي ريعي مركز على سلطة الفرد الواحد، إلى مرحلة انتقالية اتسمت بالفوضى وتعدد مراكز القرار. أدى انهيار نظام السابق، الذي اعتمد على سيطرة مطلقة على مؤسسات الدولة وتهميش جميع أشكال التنظيم المؤسسي، إلى فراغ في السلطة الرسمية، ما نتج عنه تشرذم سياسي ومؤسسي واسع. ولم يكن هذا الانهيار نتيجة مباشرة للثورة فحسب، بل كان تراكمًا طبيعيًا لنمط حكم عمل على إضعاف فكرة الدولة وتعزيز بني تقليدية بديلة عن المؤسسات الرسمية. (15)

حيث ظهرت العديد من التحديات التي تواجه بناء مؤسسات قوية ومستقرة، ومنها:

1- التحديات السياسية :تكمن في عدم القدرة على خلق دولة مركزية فاعلة تستطيع الحد من أزمات التنمية السياسية المستفحلة، وضمان تطبيق معايير الديمقراطية في انتقال السلطة وتداولها سلمياً. وتشمل هذه التحديات إنهاء الانقسام والصراع بين المؤسسات المزدوجة، وتعزيز آلية قبول الآخر، وضمان حرية الرأي.

2- التحديات الأمنية :تتمثل في حالة عدم الاستقرار الأمني الناتجة عن انتشار التشكيلات المسلحة الموازية لسلطة الدولة، وعدم القدرة على بناء أجهزة شرطية وعسكرية فعّالة تضع خططًا أمنية واضحة تحافظ على أمن الوطن والمواطن. كما يشمل هذا التحدي الصراع الجهوي والتنافس الحاد بين المدن والقبائل الليبية، ما أعاق السلطات الحاكمة عن وضع وتنفيذ الخطط والبرامج الأمنية والتنموية.

3- التحديات الثقافيـــــة :ترتبط أولاً بالثقافة السائدة في المجتمع، وتشمل صعوبة تحجيم الانتماءات الفرعية وتعزيز الانتماء الوطني، وغرس قيم المواطنة، ودعم مؤسسات الدولة، ونشر التسامح وقبول المصالحة الوطنية الشاملة. كما يتعلق هذا التحدي بنبذ خطاب الكراهية الذي يؤدي إلى تأجيج العنف والصراع بين المناطق والفئات المختلفة داخل الدولة(16).

ثانيا ـ الانقسامات المسلحة وتأثيرها على الشرعية:

في السنوات التي أعقبت ثورة 2011، عملت فصائل سياسية متعددة على رعاية عمليات اندماج متنافسة، إضافة إلى جهود إصلاح القطاع الأمني. ولم تتردد الجماعات المسلحة، التي تسابقت على امتلاك مظلة الشرعية، في استخدام القوة

لتعزيز مصالحها، خاصة بعد أن منحها الوضع ما بعد 2011 طابعًا شرعيًا. كما لعبت التحالفات القائمة على الأيديولوجيا والأهداف المشتركة أو الانتماءات القبلية والجغرافية دورًا في تحديد مواقع هذه الجماعات في مواجهة الفصائل المنافسة الأوسع نطاقًا، والتي تنافست للسيطرة على الهياكل التحفيزية التي أنشأها القذافي أو لإنشاء هياكلها الخاصة.

ورغم ذلك، كان لتنافس الجماعات على الشرعية أثر طويل الأمد على القطاع الأمني الليبي، إذ لم تقتصر سيطرتها على البنية الأمنية فحسب، بل تسللت أيضًا إلى الأجهزة الأمنية الرسمية عبر دمج الثوار فيها. وأسهم هذا التسلل في تفاقم حالة التهجين بين الأجهزة الرسمية والجماعات المسلحة، مما أدى إلى إضعاف مؤسسات السلطة المركزية، وتحوّل مؤسسات الدولة عمليًا إلى ساحات لتنافس القوى القبلية والسياسية والدينية والأيديولوجية. كما أدى ذلك إلى غياب الرقابة الفعالة بسبب تضارب المصالح بين الأطراف المختلفة، ما جعل ظاهرة الإفلات من العقاب مستمرة.

بشكل عام، قدمت الجماعات المسلحة نفسها في ليبيا على أنها قوة يمكن أن تعزز الأجهزة الأمنية أو تحل محلها، وفي كثير من الأحيان اندمجت فيها، ما أدى إلى زيادة أعداد الأفراد العاملين فيها وتقليل كفاءتها. وفي الوقت نفسه، سعت هذه الجماعات إلى اكتساب الشرعية من خلال استغلال جذورها الاجتماعية ومخاوف أنصارها المحليين. ومن ثم، يتأثر نوع العقد الاجتماعي بين الجماعات المسلحة ومجتمعاتها المحلية بدرجة اندماجها الاجتماعي وعلاقاتها مع أنصارها، ما يجعل تقييم هذا الاندماج ضروريًا لفهم شبكات نفوذها المحلية واستنتاج الاستراتيجيات اللازمة للتعامل معها.

إضافة إلى ذلك، يؤثر الاندماج الاجتماعي، إلى جانب العوامل الجغرافية والفردية المتعلقة بقيادة الجماعة وتسلسلها الهرمي وأيديولوجيتها ومنافسيها، بشكل كبير على نماذج إدرار الدخل وتوزيع رأس المال داخل الجماعة(17).

لكن تحويل هذه الرغبات العامة إلى خطوات عملية ملموسة يمثل تحدياً كبيراً. فحالة التشرذم الأمني تعكس انقسامات سياسية وأزمات بنيوية أعمق، تعود جذورها إلى سياسات القذافي التي أضعفت الجيش الوطني وباقي مؤسسات الدولة، إضافةً إلى التوترات المناطقية والانقسامات السياسية، والتفاوت في تطور الثورة جغرافياً وافتقارها للتنسيق بين مكوناتها. كما يفاقم الوضع انتشار السلاح، وانعدام الثقة،

وغياب سلطة تنفيذية قوية تحظى بالاحترام، فضلاً عن شعور كثير من المقاتلين بأن الجيش الوطني الجديد يفتقر إلى الشرعية والكفاءة(18).

المطلب الثاني ـ أثر ضعف الشرعية على مسار إعادة بناء النظام السياسي

تُعدّ عملية بناء الدولة مساراً معقداً ومتشعباً، يقوم على إنشاء مؤسسات قوية وتعزيز القدرات الديمقراطية للدولة، مع ضمان عدم احتكار السلطة من قبل فرد أو جماعة بعينها، والالتزام بالقيم والعناصر المشتركة التي تضمن الاستمرارية والمرونة والشرعية والاستقرار السياسي. ومن خلال تتبع مسار الأزمة الليبية ومختلف المحطات التي مرت بها المرحلة الانتقالية، سعينا إلى إبراز أهم العوامل التي أدت إلى تعثر عملية بناء الدولة، وإلى توضيح الأسباب التي حالت دون نجاح المسار الديمقراطي في ليبيا(19).

أولا ـ انعكاسات الانقسام السياسي على مشروع الدستور والانتخابات في المشهد الليبي:

تمثل إشكالية تداخل الشرعية وازدواجية المؤسسات إحدى أبرز السمات الجوهرية للأزمة الدستورية في ليبيا. فقد أدى الانقسام السياسي الذي أعقب انتخابات يونيو 2014 إلى نشوء مؤسسات موازية تتنازع السلطة التشريعية والتنفيذية، الأمر الذي ألقى بظلاله الثقيلة على مسار إعداد الدستور من حيث المشروعية وآليات التنظيم والإقرار. ومنذ ذلك الحين، برز في المشهد الليبي سلطتان تشريعيتان :مجلس النواب في طبرق، والمؤتمر الوطني العام في طرابلس، إلى أن جاء اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015 ليضيف جسماً تشريعياً استشارياً جديداً هو المجلس الأعلى للدولة، مما زاد من تعقيد المشهد الدستوري وأدخل العملية التأسيسية في حالة من التعطيل والتفسيرات المتباينة للنصوص.

وقد أدى هذا الانقسام المؤسسي إلى نشوء ما يمكن تسميته بـ"الشرعيات المتوازية"، إذ بات لكل مؤسسة تفسيرها الخاص لمرجعيتها الدستورية وحدود صلاحياتها. فمجلس النواب رأى نفسه الجهة الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار التشريعات المتعلقة بالدستور استناداً إلى الإعلان الدستوري المؤقت لسنة 2011، في حين اعتبر المجلس الأعلى للدولة أن له صلاحيات تشاورية ملزمة بموجب اتفاق الصخيرات، وهو ما ولّد خلافاً مستمراً حول شرعية قانون الاستفتاء ومشروعية اعتماد مسودة الدستور في ظل غياب توافق مؤسسي حقيقي.

كما ظهرت الازدواجية بوضوح في التعامل مع مشروع الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، إذ تباينت المواقف بشأن مشروعية تصويت الهيئة على المسودة في 29 يوليو 2017 ومدى استيفائها للنصاب القانوني وشروط التصويت. فبينما اعتبر بعض أعضاء الهيئة والجهات المؤيدة لها أن التصويت خطوة قانونية نهائية تمهد لطرح المشروع على الاستفتاء، رأت أطراف أخرى، خصوصاً من معسكر الشرق الليبي، أن الهيئة فقدت شرعيتها بمرور الزمن، وأن المسودة شابتها عيوب في المضمون والإجراءات.

وقد أسهمت هذه الازدواجية في تعطيل إصدار قانون الاستفتاء، الذي ظل موضع خلاف بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة خلال الفترة من 2018 إلى 2021، حيث تبادل الطرفان الاتهامات بتجاوز الصلاحيات وعرقلة التوافق. وانعكس هذا الوضع سلباً على المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، التي وجدت نفسها أمام انقسام في الإرادة السياسية وغياب للدعم التشريعي الموحد، ما حال دون إحراز أي تقدم فعلي نحو إجراء الاستفتاء.

في النهاية، لم تُسهم هذه الازدواجية المؤسسية في تعطيل المسار الدستوري فحسب، بل أدت أيضاً إلى أزمة ثقة في مؤسسات الحكم الانتقالي، ورسّخت نمطاً من التأويل السياسي للنصوص القانونية، مما أضعف شرعية العملية الدستورية في نظر فئات واسعة من المجتمع الليبي، وحرَمها من أحد أهم مقومات النجاح :التوافق الوطني الشامل(20).

ثانيا ـ دور المجتمع الدولي في زعزت الشرعية في ليبيا.

لم يكن المسار الدستوري الليبي بعد عام 2011 بمنأى عن التجاذبات الإقليمية والدولية، بل تأثر بشكل واضح بتباين مواقف القوى الخارجية التي تدخلت، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في تشكيل المشهدين السياسي والمؤسسي في البلاد. فقد أدى تعدد المبادرات الأممية والإقليمية وغياب رؤية موحدة لدى الفاعلين الدوليين إلى إضعاف فرص تحقيق توافق وطني حول قاعدة دستورية جامعة، وأسهم في تكريس حالة التشظي والانقسام الدستوري بين مختلف الأطراف الليبية.

منذ الإطاحة بالنظام السابق، تبنى المجتمع الدولي مقاربات مختلفة تجاه مسار الانتقال الدستوري في ليبيا. فبينما دعمت أطراف مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي خيار إقرار دستور دائم باعتباره المخرج الأمثل من الأزمة السياسية، رأت أطراف أخرى، لا سيما بعض الدول الإقليمية، أن الأولوية يجب أن تُمنح لتشكيل حكومة موحدة أو

إجراء انتخابات دون انتظار إتمام المسار الدستوري. وقد أفرز هذا التباين اتجاهين متوازيين داخل العملية السياسية:

ـ اتجاه أول يدعو إلى إنهاء المرحلة الانتقالية عبر إقرار الدستور الدائم.

ـ اتجاه ثانٍ يسعى إلى تجاوز المسار التأسيسي من خلال حلول توافقية مؤقتة، غالباً ما تُفرض عبر ترتيبات سياسية خارجية لا تعبّر بالضرورة عن إرادة شعبية واضحة.

وقد برز تأثير التدخل الخارجي بوضوح في تعاطي بعض الدول مع الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور .ففي حين وفرت بعض المؤسسات الدولية دعماً فنياً ولوجستياً للهيئة، عمدت دول أخرى، عبر وسائلها الإعلامية والدبلوماسية، إلى التشكيك في شرعية الهيئة ومخرجاتها، معتبرةً أنها تعكس انحيازات مناطقية أو أيديولوجية داخل ليبيا. كما ساهم الاختلاف بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والحكومة المؤقتة في طبرق حول أولوية وتوقيت الاستفتاء الدستوري في تجميد المسار الدستوري وخلق حالة من الغموض السياسي بشأن الجدول الزمني والمرجعية القانونية للعملية التأسيسية برمتها.

وبذلك، يظهر أن تضارب الأجندات الإقليمية والدولية لم يعرقل فقط تقدم العملية الدستورية، بل ساهم أيضاً في تعميق الانقسام السياسي وإضعاف ثقة الليبيين في إمكانية الوصول إلى دستور توافقي، جامع ومستقر(21).

حيث تميّزت المقاربة الإقليمية والدولية للأزمة الليبية بتعدد مستويات التدخل واختلاف أدواته وفقاً لتطورات الصراع الداخلي، حيث انقسمت أدوار تلك القوى إلى مستويين رئيسيين منذ انطلاق المرحلة الانتقالية، ارتبط كل منهما بطبيعة التوازنات السياسية والعسكرية داخل ليبيا وبحدة التناقضات بين القوى المحلية المتنازعة.

المستوى الأول ـ الدور الناعم: يتمثل هذا الدور في دعم قوى سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تتبنى التوجه نفسه الذي يخدم مصالح الدول الإقليمية والدولية الداعمة، دون اللجوء إلى تدخل مباشر في الميدان. وقد ساد هذا النمط من التدخل خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2011 إلى توقيع اتفاق الصخيرات في 2015، حيث اقتصر الدعم على المستويات المالية والسياسية والعسكرية غير المباشرة للأطراف الليبية المتنازعة. كان الهدف من هذا الدور الناعم توجيه مسار العملية السياسية بما يخدم مصالح هذه الدول، من دون أن تتحمل كلفة الانخراط العسكري المباشر.

المستوى الثانـــي ـ الدور الخشن ينتقل التدخل من الدور الناعم إلى الدور الخشن عندما تتصاعد حدة الصراع الداخلي ويختل توازن القوى المحلي بشكل يهدد مصالح

وأمن القوى الإقليمية والدولية .في هذه الحالة، يتحول الدعم السياسي أو الاقتصادي إلى تدخل عسكري مباشر أو غير مباشر .وقد تجسد هذا التحول بوضوح في التدخل العسكري الفرنسي والمصري والإماراتي والأردني لدعم قوات خليفة حفتر في الشرق الليبي، مقابل الدعم العسكري التركي والقطري للكتائب المتمركزة في مصراتة وغرب ليبيا .كما شمل التدخل العسكري الدولي العمليات الجوية الأميركية والإيطالية التي ساندت قوات البنيان المرصوص التابعة لحكومة الوفاق الوطني في حربها ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سرت.

وبذلك، يظهر أن طبيعة تدخل القوى الإقليمية والدولية في ليبيا كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمستوى الصراع الداخلي وتوازن القوى، حيث تدرجت من أدوار الدعم غير المباشر إلى التدخل العسكري الفعلي كلما زادت حدة الانقسام الداخلي وبرزت تهديدات محتملة للمصالح الإقليمية والدولية(22).

النتائج:

1- ضعف الشرعية في ليبيا بعد 2011 ارتبط ارتباطاً مباشراً بتعدد السلطات التنفيذية والتشريعية، وغياب المرجعية الدستورية الموحدة.

2- الانقسام السياسي بين الشرق والغرب عمّق أزمة الثقة بين المؤسسات، وأضعف قدرة الدولة على تنفيذ قرارات سيادية.

3- التدخلات الإقليمية والدولية أسهمت في تكريس الانقسام، من خلال دعم أطراف متنازعة وفق مصالحها الخاصة.

4- تراجع ثقة المواطن الليبي في العملية السياسية والممثلين الشرعيين أضعف المشاركة العامة وشرعية المؤسسات.

5- استعادة الشرعية تتطلب إعادة بناء العقد الاجتماعي على أسس العدالة والمواطنة والمساءلة.

الخاتمة:

ختاماً، يمكن القول إن أزمة الشرعية في ليبيا بعد 2011 كانت المحور المركزي الذي أعاق إعادة بناء النظام السياسي، إذ أدت إلى تآكل الثقة بين المؤسسات، وتعميق الانقسام الداخلي، وإضعاف سلطة الدولة أمام الفاعلين المحليين والخارجيين. وقد بينت الدراسة أن تجاوز هذه الأزمة يتطلب معالجة شاملة تتجاوز الحلول المؤقتة، عبر بناء

شرعية مؤسساتية تستند إلى التوافق الوطني والدستور الدائم والمساءلة الديمقراطية . إن نجاح عملية إعادة بناء النظام السياسي في ليبيا لن يتحقق إلا من خلال إرادة سياسية جامعة تُعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتؤسس لشرعية حقيقية تعبّر عن الإرادة الشعبية وتضمن استقرار الدولة ووحدتها.

التوصيات:

1- إطلاق مسار وطني شامل للمصالحة السياسية والمجتمعية يشارك فيه جميع الفاعلين دون إقصاء.

2- تسريع إقرار الدستور الدائم باعتباره الإطار القانوني الضامن لتوحيد المؤسسات الشرعية.

3- تحييد التدخلات الخارجية من خلال إشراف أممي واضح يحترم السيادة الوطنية.

4- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة الأمنية والسياسية على أسس مهنية وقانونية موحدة.

5- تعزيز الثقافة السياسية الديمقراطية عبر برامج توعية ومؤسسات مدنية مستقلة.

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــش :

1. موسوعة ستانفورد للفلسفة,"الشرعية السياسية", ترجمة: د. ليندا مرزوقي, مركز البيان للدراسات والتخطيط,(2022),ص,4.متوفر عبر:https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2022/02/83uh3.pdf
2. صالح,مجدي,"الشرعية والمشروعية بين الفلسفة السياسية وفلسفة القانون، والأخلاق",مجلة تبين, المجلد 13,العدد49,(2024),ص,72.متوفر عبر: https://tabayyun.dohainstitute.org/ar/issue049/Documents/Tabayun49-2024_majdi.pdf .
3. الجبوري, أماجد و الشواني, رزكار," دور القضاء العراقي في ضمان الشرعية الدستورية", مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسيةص,392.,متوفر عبر: https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/14/31acb8e8a1dcf224a38e49de5f09a385.pdf .
4. بلعيفة, أمين و زوامبية ,عبد النور," أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة.", المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية تيزيوزو,العدد1, (2019),ص,265.متوفر عبر:https://www.asjp.cerist.dz/en/article/132543 .

5. التركي,مروى ومحمود,منجد," الشرعية والنظام السياسي",مجلة كلية التربية, المجلد1, العدد60,ص,469,470,متوفر عبر: https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/09/02/ae77a7cdd9af7673b39be98a9f6682f5.pdf .
6. بن دادة , الخضر و صحراوي, فايزة,"دور التعليم في شرعية السلطة السياسية واستقرار نسق الحكم العربي رؤية نظرية", المجلة الجزائرية للسياسات العامة - العدد 8,(2015),ص,95,متوفر عبر: https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/262/3/3/18696 .
7. عبدالدين , بن عمراوي," أسس الشرعية السياسية وإشكالية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي(تونس - الجزائر - المغرب),أطروحة دكتوراه منشورة, جامعةالجزائر-03-,(2016-2017)ً,29-30-31,متوفرة عبر:https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/3622 .
8. زريق, برهان,"معنى اصطلاح النظام السياسي والتعريف به",الطبعة الأولى,سوريا,(2017),ص,5.
9. الخياط, عبدالعزيز,"النظام السياسي في الإسلام النظرية السياسة، نظام الحكم",دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة,الطبعة الاولى ,مصر,(1999),ص,21ز
10. زهيرة,كوري,"محاضرات في مقياس النظم السياسية المقارنة", دروس عبر الخط موجهة لطلبة السنة الثانية علوم سياسية جذع مشترك –جامعة علي لونيسي- البليدة-2,(2022-2023),ص,5.
11. قيرع,سليم," النظم السياسية المقارنة ملخص محاضرات موجه لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية"(2020),متوفر عبر:http://fdsp.univ-djelfa.dz/images/cours/%D9%%D8%A9.pdf
12. صالح,علي," أصول النظام السياسي وتطوره وانحطاطه:مراجعة كتابي فرانسيس فوكوياما عن أصول النظام السياسي",مجلة سياسات العربية,العدد37,(2019),ص,142,متوفر عبر: https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue037/Pages/Siyassat37-2019-Salih.pdf .
13. الشكراوي,علي," النظم السياسية المعاصرة Contemporary Political Systems", العراق - جامعة بابل - كلية القانون, محاضرة إلكترونية منشورة عبر: https://www.uobabylon.edu.iq/eprints/publication_1_339_391.pdf .
14. جاير,محسن و الجمل,مفتاح,"أزمات التنمية السياسية وانعكاسها على الحكم الرشيد", المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة,المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية (ليبيا أنموذجا),(2019),ص,1056,متوفر عبر: https://insd.elmergib.edu.ly/papers/INSD051.pdf .
15. عون,ناصر," ا تحليل مقارن لأثر بنية النظام السياسي في تحقيق الاستقرار المؤسسي بالدول الربعية: دراسة حالة دول الخليج العربية وليبيا)",لمجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة,المجلد 3 العدد 1، (2025)ص,218,متوفر عبر: https://ljcas.ly/index.php/ljcas/article/download/73/72/139 .
16. عزالدين,محمد ,"أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا", المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة,(2020),ص,589,متوفر عبر: https://sis.academy.edu.ly/ar/publications/858/download-file
17. بادي,عماد",استكشاف الجماعات المسلحة في ليبيا رؤى حول إصلاح القطاع الأمني في بيئة هجينة", نشره مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن في سويسرا,(2020),ص,14,15,متوفر عبر:

https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/ExploringArmed GroupsinLibya_AR.pdf .

18. المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي تقرير الشرق الأوسط رقم 115 – 14, ديسمبر (2011),ص,29,متوفر عبر: https://www.files.ethz.ch/isn/138791/115%20Holding%20Libya%20Together%20-%20Security%20Challenges%20after%20Qadhafi%20ARABIC.pdf .
19. حسن,سناء,"إشكالية بناء الدولة في ليبيا في 2011-2022", المركز الديمقراطي العربي, (2024), متوفر عبر: https://democraticac.de/?p=99780 .
20. نوري امبارك الدعيكي ,"إشكاليات إعداد الدستور الليبي في ظل الانقسام السياسي:تحليل دستوري مقارن",مجلة المعرفة ,العدد29,(2025),ص,37,متوفر عبر: https://josooor.com/pdfs/twentynine_one/3.pdf .
21. الدعيكي,نوري,مرجع سابق ,ص,38.
22. حسين,أحمد," دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي "الصخيرات , مجلة سياسات عربية,العدد36,(2019),ص,64,متوفر عبر: https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue036/Pages/Siyassat36-2019-Hussien.pdf .